يجب أن تنتهى هذه اللعبة السخيفة التى طالت النصف قرن من الزمن.. لان استمرارها انتكاسة حضارية بكل المقاييس.. وضياعا لمكاسب حققتها الدولة شعبا وحكومة لأكثركن قرنا من الزمن.. فهل نعى الدرس ممن حولنا وممن سبقونا.. أم نحتاج لأمثلة معلومة لنا ونعرفها كما نعرف أبناءنا ونعانى من نتائجها أكثر ما نعانى فى عالمنا وفى وطننا العربى على وجه الخصوص.. لن أعلق على السلبيات والعنف فى الإحداث الانتخابية الأخيرة.. فنحن قادرون بإذن الله على امتصاص هذه الصدمات والمصادمات.. لكن الأهم أن نضعخطيئة. على القضيب حتى يسير بنا القطار فى سلام..

من كان منكم بلا خطيئة ..

ما حدث فى انتخابات مجلس الشعب أمر يدعوا للدهشة.. حوالى ١٥٠٠ حكم قضائى لم ينفذ منهم سوى ١٥ حكما تقريبا.. وهذا الرقم فى ذاته ضخم ويعنى صدور ما يقرب من ١٥٠ حكما قضائيا فى اليوم الواحد، أمر لا يقبله عقل.. وتنفيذ هذا الرقم الضئيل منه، أيضا يعنى الكثير، أما الرسالة التى وصلت إلى عامة الشعب، هى رسالة مزعجة وخطيرة تزيد الهوة عمقا واتساعا بين الشعب ومصداقية الكبار.. أضف إلى ذلك ١٠٥٦ صندوقا انتخابيا استبعدوا من الفرز لعدة مخالفات أهمها التزوير.. والتزوير كلمة أكبر من معناها الذى بات لا يعنى معناه الحقيقى اجتماعيا أو سياسيا من كثرة ممارسته قولا وفعلا وخاصة فى حياتنا السياسة والتجارية وعلاقاتنا الاجتماعية، والغش أقرب مرادفته، إلا أن ابن البلد استحدث له مصطلحا أخف اسماه شطارة وفهلوة وأحيانا اللى تغلبه العب به.. ناهيك عن العنف.. أما النتيجة النهائية للانتخابات فهى الصادمة، لا لأن الحزب الوطنى فاز بأغلبية تصل إلى ٩٠ % من اجمالى أعضاء المجلس القادم.. ولكن لان دلالة هذه النتيجة مخيفة لكل المحللين والمراقبين.. فنتيجة كهذه لا تعبر التعبير الحقيقى بأى حال من الأحوال عن واقع التعددية الفكرية والسياسية والثقافية فى مصر، ولم تبرز ولو بالحجم القليل أطياف التوجهات السياسية على الأقل، أو تتساوى مع عدد الأحزاب الرسمية.. وبعيدا عن الاتهامات بالتزوير.. ما هو التفسير المنطقى لهذه النتيجة.. هل لأن المرشحين لم يكونوا هم الممثلين لهذه الأطياف والاتجاهات السياسية، أم أن ليس لهم قوة التصويت الانتخابي أو عدم ادارك قيمة التعبير والرغبة فى الاختيار بطريق الانتخاب، أم أنهم مدريكين عدم جدوى الاختيار، أم هى رؤيتهم لدور غير فعال لتحريك قضاياهم وتحقيق طموحاتهم السياسية عن طريق مجلس الشعب، أم أن هناك تضى على ممارسة حقهم وحريتهم فى الممارسة الانتخابية، أم أن التجربة الديمقراطية والعملية الانتخابية مازلت بعيدة عن الثقافة المصرية فى الممارسة السياسية، وما زالت حتى ألان هى لعبة الكبار مع الكبار، وفى هذا.. ربما يكون للأثر التاريخى للعلاقة الجدلية بين الحاكم والمحكوم من عصور الفراعنة إلى الآن دور، فهل لم يستطع الشعب المصرى الذى نراهن على وعيه أن يقتنع بأن هناك تغيير حقيقى لأنظمة الحكم فى العالم وبدوره.

لابد وان نكون معه كحتمية تاريخية.. وهل يحتاج إلى التوعية والتعبئة من مثقفيه.

وليس فقط من مرشحيه وأصحاب المصلحة المباشرة فى قيمة صوته الانتخابي لطبيعة المرحلة.. وكيف يدرك أن عبودية المحكوم للحاكم قد انتهت بنهاية العصر الفرعوني، وأن سلطة الحاكم المستبدة للمحكوم التى بدأها مع العصر الرومانى مرورا بحكم الدولة الأموية له من الشام وحكم الدولة العباسية له من العراق وحكم الدولة العثمانية له من تركيا. حتى حكم المماليك وأسرة محمد على قد انتهت بنهايتهم تاريخيا.. وأن الشعب المصرى بكل أطيافه وتوجهاته وثقافاته المختلفة. هو الذى يحكم مصر وله الحق فى تمثيل هذه التعددية بالترشيح للتمثيل النيابى وفى الحكم المحلى وعليه أن يذهب مختارا لمن يمثله بكامل الحرية التى كفلها له الدستور والقانون..إن حماية الصوت الانتخابى لا يحميه إلا صاحب هذا الصوت، لا الأمن ولا الحكومة ولا المعارضة..فان كان الأمر كذلك.. فهل تكون هذه التوعية أحد أولويات المرحلة القادمة وخاصة من الأحزاب التى يجب إن يكون لها دور حقيقى فى الشارع المصرى غير الموقف التظاهري..

تتعدد الأسباب والثورة واحدة

ما حدث فى تونس ليس ببعيد أن يحدث مثله أو ما هو أكبر منه فى باقى المنطقة، بل وكل العالم الثالث الذى يتطابق مناخه السياسى والاقتصادي والثقافى معنا.. ولكن ليس بالضرورى أن يحدث بنفس الطريقة التى تمت بها الأحداث فى تونس ولكن لنفس الأسباب مع اختلاف درجة التفاوت فى بروز أحد هذه الأسباب.. وليست مع من يقول إن هناك فرقا.. فمازالت أسباب الثورات التصادمية قائمة فى نفوس وحياة هذه الشعوب.. ويعززها للأسف معظم الأنظمة الحالية فى منطاقتنا سواء حرصا على بقايها أو من تصاريف الغباء السياسى.. فالتغيير نظام كونى لا يريد أن يفهمه أو يحدثه الخائفون أو المستفيدون منه ولكن السنة الكونية التى يظن البعض أنها بعيدة عنهم على الأقل فى المرحلة التى يعيشونها ربما تكون اقرب.. هل تستطيع أن تتصور أن نظام الحكم فى أى من الدول العالم الأول يسمح لرئيس الحكومة أو رئيس الدولة أن يعتقل رئيس حزب قائم ومشارك فى الحكم.. لكنه يحدث فى منطقتنا، كما حدث بالأمس فى السودان.

كيى تحقق أو ترى دلائل ما حدث فى تونس من الأسبوع الأول من شهر ديسمبر ٢٠١٠م. حتى منتصف شهر يناير ٢٠١١م. وجموع الشعب التونسى يثور للفظ النظام وحكومته ومجلسه الموقر ومؤسسة الرئاسية حتى تحقق له ما أراد فى أقصى مدة لأى ثورة شعبية فى التاريخ.. وبين ما أعلن من نتائج الانتخابات الرئاسية من قبلثورة شهر والتى تجاوزت نتائجها التسعين بالمائة ومن قبلها كان اكتساح الحزب الحاكم فى انتخابات مجلس الشعب بينما مازال الشعب الثائر يقف محتجا ومطالبا بعدم مشاركة أي من رموز وأعوان النظام السابق فى أى حكومة أو نظام قادم، بل وفيهم من يطالب بمحاكمتهم ومصادرة أموالهم لصالح الشعب..

كيف يؤدى بك تحقيق هذه النتائج والأحداث الأخيرة لثورة